

الدولة

مشروعية الدولة و غاياتها

باروخ اسبينوزا: الغاية من قيام الدولة هي الحرية
الغاية من تأسيس الدولة ليست فرض السيادة و النفوذ أو إرهاب الناس، وإنما الغاية الحقيقية من قيامها هي الحرية، و ذلك بتحرير الفرد من الخوف و تمنيعه بكل حقوقه الطبيعية الجسدية و الفكرية، بشرط أن يكون مواطنا صالحا و أن لا تصرف ضد سلطتها. و هذه الحرية ليست بمعناها المطلق و اللامحدود و الموحش، بل هي الحرية الأخلاقية التي لا تتعارض مع قوانين العقل و الأخلاق.

قوله: {الحرية هي الغاية الحقيقية من قيام الدولة}

هيجل: الدولة هي الروح الموضوعية الجماعية للأفراد
الدولة ليست سوى تركيب عقلي معنوي يتجاوز التجزئة الجغرافية و الحريات أو الإرادات الفردية. فهي الروح الموضوعية الجماعية لأفراد المجتمع التي تعبر عن أخلاقهم و إراداتهم العامة حيث يستمدون منها أخلاقهم و سلوكياتهم في تشكيل المجتمع المدني لغاية خدمة مصالحهم المرتبطة بحياتهم اليومية و من أجل السهر على أمنهم دونما لجوء للقمع، فضلا عن إشاعة القيم الروحية و المبادئ السامية للمجتمع.

قوله: {علاقة الدولة بالفرد تختلف عن ذلك تمام الاختلاف، ما دامت هي الروح الموضوعية}

طبيعة السلطة السياسية

مونتسكيو: السلطة السياسية تنقسم إلى: سلطة تشريعية و تنفيذية
الدولة هي الإطار القانوني للمجتمع المدني السياسي، لذلك فهي تعتمد في طبيعة حكمها على 3 أنواع من السلط: سلطة تشريعية تشترع القوانين، و سلطة تنفيذية متعلقة بحقوق الإنسان حيث تسهر على إقرار السلم و توفير الأمن و الحماية للمواطنين، و أخرى تنفيذية متعلقة بالحق المدني تعمل على الحكم في النزاعات بين الأفراد و معاقبة الخارجين عن القانون. و من هنا وجب فصل هذه السلط لضمان حرية و حقوق المواطنين و كذلك أمن الدولة و استمراريتها، بذل احتكاكها من طرف هيئة واحدة حتى لا يحتل توازن و استقرار المجتمع و بنفسه الاستبداد كنتيجة لذلك.

قوله: {عندما تجتمع السلط... بين يدي شخص واحد... فإنه لا يعود ثمة مكان للحرية}

ميكافيلي: السلطة السياسية تتسم بالصراع و القمع
مجال السياسة هو مجال صراع بين مصالح الأفراد و الجماعات. و لهذا فعلى رجل السياسة أو الأمير أن يستخدم كل الوسائل المتاحة لديه سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، من أجل التغلب على خصومه و إخضاعهم لسلطته بالقانون والقوة ليلوئع غايته، باعتبارهم أشرارا يمارسون النفاق و المكر و الخداع.

قوله: {على كل من يريد تأسيس الدولة و سن القوانين أن يعلم بأن الناس أشرار}

الدولة بين الحق و العنف

ماكس فيبر: الدولة تتأسس على العنف المشروع
الدولة تستمد سلطتها من القوة و العنف من أجل بسط هيمنتها و سيطرتها على الأفراد للحفاظ على النظام العام و الاستقرار الاجتماعي، حيث تمارس هذه القوة باسم القانون و تحت شعار "العنف المشروع". و هكذا تصير الدولة بالنسبة للأفراد هي المصدر الوحيد الذي يملك الحق في ممارسة العنف و السيطرة.

قوله: {إن العنف ليس بطبيعة الحال إلا الوسيلة الوحيدة للدولة}

جاكلس روس: الدولة تقوم على الحق و القانون
الدولة التي تتميز بطبيعة استبدادية مطلقة ليست إلا مجرد دولة تقليدية، إذ تخذل كل السلط في يد واحدة و تمارس العنف و القهر على مواطنيها، فيتحولون بموجب ذلك إلى محط وسائل في خدمتها. أما الدولة العصرية فهي التي تتحدد بطبيعتها الديمقراطية حيث تستمد مشروعيتها من الحق و القانون، و ذلك من خلال الفصل بين السلط و احترام المواطنين و خدمتهم لضمان حريتهم و كرامتهم الإنسانية باعتبارهم ذوات عاقلة و أخلاقية يشكلون غاية في ذاتهم.

قوله: {إن سلطة دولة الحق تتخذ ملامح ثلاث: القانون و الحق و فصل السلط}

عجزوة السياسة

العنف

أشكال العنف

إبريك فروم: العنف هو نزعة تدميرية في الإنسان
العنف نزعة تدميرية كامنة في الإنسان تغذّي بعض المعطيات و الظروف الخارجية، أي أنها طاقة تدميرية مكتسبة و حصيلّة ودوافع و نزعات غير طبيعية في الإنسان حولته إلى كائن عدواني إلى أن صار العنف يرتبط بالطبيعة الإنسانية من حيث هو شغف بالتدمير و رغبة في إراقة الدماء، فغير عنه الإنسان منذ القدم بأشكال ترتبط بممارسات و شعائر طقوسية تأخذ منحى دينيا أو سياسيا أو حربيا.

قوله: {هناك طاقة تدميرية كامنة في الإنسان تغذيها بعض الظروف الخارجية... فتدفع بها إلى الظهور}

سيغموند فرويد: العنف هو نزوع عدواني في الإنسان
العنف هو سلوك طبيعي في الإنسان يعبر عن نزوعه العدواني الذي يأخذ شكل نزوع فردي حين يرتبط بالفرائز الفطرية و العدوانية للفرد المتمثلة في حب التملك و السيطرة و تدمير الآخر. و يتخذ كذلك شكل نزوع جماعي عندما يتعلّق بالحروب و الغزوات الطائفية و الجماعية للشعوب التي تسعى إلى السيطرة و الإخضاع و اضطهاد الآخرين. لهذا فالعنف هو سبب النزاعات بين الأفراد و تضارب مصالحهم الذاتية، مما يؤدي إلى انهيار المجتمعات و دمارها.

قوله: {الإنسان ذئب لأخيه الإنسان}

العنف في التاريخ

توماس هوبز: العنف في التاريخ هو حصيلّة حرب الكل ضد الكل
العنف يسكن في التاريخ البشري منذ الحالات البدائية للإنسان إلى الحالات الأكثر تحضرا. فتحكم طبيعته الشريرة و المسكونة بالعدوان و الأناثية قد مر من حالة الطبيعة المطبوعة بالصراع و الفوضى، و هي حالة تجسد حرب الكل ضد الكل التي تعود إلى 3 مصادر: الفوضى (لفرض السيادة و تحقيق المصلحة) و الخبز (لحفاظ على الأمن و النفوذ) و الكبرياء (لحفاظ على السمعة و الشرف). و قد انتقل الإنسان بعد ذلك إلى حالة المدنية إثر ظهور الدولة بموجب التعاقد الاجتماعي، لكن رغم ذلك ظل يعيش حالة من العنف تتجلى في ميله الدائم إلى الدخول في الحرب التي ليست قتالا فظيلا، وإنما حرب متوازية في فترات سلم.

قوله: {حال الإنسان هي حال حرب الكل ضد الكل}

كارل ماركس: العنف في التاريخ هو حصيلّة الصراع الطبقي
العنف و النزاع في التاريخ ناتجين عن تحول في النية التحتية، أي بين قوى الإنتاج (العمال) و علاقات الإنتاج (الاستغلال)، مما خلق صراعا سوسيو اقتصاديا و طبقيا بين الفئة البرجوازية المالكة لوسائل الإنتاج و الاستغلالية، و بين الفئة البروليتارية المستغلة و المضطهدة و المحكوم عليها بالعمل الشاق. لذا فالعنف في التاريخ هو حصيلّة للصراع الطبقي.

قوله: {لم يكن تاريخ أي مجتمع لحد الآن سوى تاريخ صراع بين الطبقات}

العنف و المشروعية

ماكس فيبر: العنف هو حق مشروع للدولة في السيادة
الدولة تتأسس على سيادة الإنسان على أخيه الإنسان المبنية على العنف المشروع، حيث تعتمد في سيطرتها على 3 سلط: سلطة تقليدية يمارسها الشيخ أو السيد الإقطاعي و تستمد مشروعيتها من التقاليد المقدسة التي يجب احترامها و الخضوع لها، و سلطة كارزمية يمارسها السبي أو الزعيم و تعتمد في شرعيته على كسب الثقة بفعل السحر الشخصي و البطولي. ثم سلطة شرعية أو توتيلية يمارسها الحاكم و رجاله و تستمد شرعيتها من الانتخابات التشريعية و الديمقراطية.

قوله: {إن الدولة... تكمن في علاقة سيادة الإنسان على الإنسان المبنية على العنف المشروع}

ألمهاثا غاندي: العنف هو رذيلة و سلوك حيواني
العنف ليس إلا رذيلة شنيعة و سلوكا قانوا حيوانيا، على عكس اللاعنف الذي يمثل القانون الأسمى لحكم البشر، لأنه سلوك إنساني يحمل نية طيبة اتجاه كل ما يحيا، و يقوم على المقاومة الروحية و الأخلاقية بدل المقاومة المادية. لذا فاللاعنف هو القوة الحقيقية التي يملكها الإنسان، لأنها تنفلت من تقدير العدو و تحكمه.

قوله: {إن عدم استعمال العنف هو أكبر قوة توجد في متناول الإنسان}

الحق و العدالة

الحق بين الطبيعي و الوضعي

توماس هوبز: الحق الطبيعي يتأسس على القوة و الحرية
الحق الطبيعي يتأسس على القوة المطلقة و الحرية العمياء، إذ أنه حق مطلق بكرس حق القوة و حق البقاء للأقوى. و يؤدي في نهاية المطاف إلى حالة من الصراع و الفوضى ما دام الكل يسعى وراء القوة و المصلحة، فتتصادم بذلك الحريات و الرغبات و المصالح، و بالتالي تنشبت حرب الكل ضد الكل التي تخلق حالة الطبيعة و التي يسود فيها قانون القوة. غير أن غريزة البقاء لدى الإنسان دفعت به إلى الإحتكام للعقل ثم الحق، ثم التعاقد الاجتماعي لضمان بقاء الأفراد و استمرارية السلم و ترسيخ قوة الحق.

قوله: {إن حق الطبيعة هو الحرية التي لكل إنسان في أن يتصرف كما يشاء في إمكاناته الخاصة}

باروخ اسبينوزا: الحق الطبيعي يتحدد بالرغبة و القدرة
الحق الطبيعي للإنسان يتحدد بالرغبة و القدرة، إذ أن الإنسان كان يعيش على خصائص الحيوان وفق قوانين حالة الطبيعة القائمة على القوة و البطش و الصراع و التي ترفع شعار "البقاء للأقوى". غير أن الإنسان بدافع من الخوف من الفناء احتكم إلى العقل، فتجاوز حالة الطبيعة بالاهتداء إلى حالة المدينة المطبوعة بالتشريعات و القوانين الوضعية و الأخلاقية، من أجل سيادة الأمن و الاستقرار و تحقيق المنفعة العامة.

قوله: {إن الحق الطبيعي لكل إنسان يتحدد حسب الرغبة و القدرة..}

العدالة كأساس للحق

الان إيميل شارتي: عدالة الحق مبنية على الاعتراف بها من طرف السلطة
الحق لا يتخذ مصداقيته و شرعيته إلا إذا ارتبط بالواقع، حيث يستمد الحق قيمته من سلطته و عدالته التي يجب أن يكون معترفا بها من السلطة الحاكمة. فالأمر الواقع و المعيش لا يعبر عن الحق و لا يبرر عدالته، أي أن الحق لا يتأسس باعتباره مساواة على الوضع القائم مهما شاع بين الناس و مهما تعلق بسداد الرأي. لذا فالحق و العدالة يتأسسان على المساواة و يشتركان فيها، حيث تمنحهما قيمة أخلاقية و قانونية تجعلهما معترفا بهما.

قوله: {إن الحق هو ما اعترف به أنه حق}

شيشرون: العدالة نابعة من الطبيعة الخيرة للإنسان و ليس القوانين
العدالة تتجاوز المؤسسات و القوانين التي لا تسهر على إحقاق الحق بعكس ما تشتمل على قوانين وضعية و مؤسساتية أساسها تحقيق المنفعة و تكريس الظلم، مما يجعلها عدالة باطلة. و من هنا فالعدالة الحقّة نابعة من الطبيعة الإنسانية العادلة المتمثلة في الميل إلى حب الناس و كونها منبع الفضائل و أساس الحق، حيث تسهر على تكريس الحق و تمجده و تستحسنه بالعقل. لذا فالطبيعة الخيرة للإنسان إذا قام عليها الحق كان ملزما، و إذا لم يقرم عليها فإن جميع الفضائل ستلاشى.

قوله: {لا يوجد عبث أكبر من الاعتقاد بأن كل ما هو منظم بواسطة المؤسسات أو قوانين الشعوب عادل}

العدالة بين المساواة و الإنصاف

أفلاطون: العدالة تكمن في قيام كل فرد بالدرء المنوط به
العدالة هي أساس المجتمع ما دامت ترتبط بالواجب و الحكمة و الشجاعة، إذ تكمن في انصراف كل فرد إلى شؤونه الخاصة و أدواره المناسية لقواه و قدراته العقلية (النبل) و الجسدية (الجند) و النفسية (العبد)، أي أنه يمتلك المؤهلات لمزاولة الوظيفة المستندة إليه من طرف المجتمع. و هكذا فالعدالة الاجتماعية لا ترتبط بالمساواة بين الناس بل عبر الأنصاف الذي يراعي خصوصيته للأفراد و مؤهلاتهم و قدراتهم، بحيث يجب أن يمارسوا أعمالا تتماشى مع طبيعتهم.

قوله: {من العدل أن ينصرف المرء إلى شؤونه، دون أن يتدخل في شؤون غيره}

دافيد هيوم: العدالة تكمن في التوازن بين المصلحة الفردية و المصلحة الجماعية
العدالة الحقّة هي التي تضع حدودا فاصلة بين ما هو عام و ما هو خاص دون أن يحدث تعارض بينهما، أي أنها تمكن من تحقيق التوازن بين الحرية الفردية و الحرية الجماعية و بين المصلحة الخاصة و المصلحة العامة، مما يحقق العدالة و الإنصاف المرتبطان بالواقع المعيش. فالإنصاف لا يظهر إلا إذا ذابت المصلحة الشخصية في المصلحة العامة، و العدالة ستنتهي قيمتها الأخلاقية إذا ارتبطت بالمصلحة الفردية فقط، و إذا تعلقّت بالمصلحة العامة فستغدو فضيلة أخلاقية خلقتها قوانين المجتمع.

قوله: {تخضع قواعد الإنصاف و العدالة كليا إلى الحالة الخاصة و الوضعية التي يوجد فيها الناس}